

استيكان الامام حضرت عتيقه فانت الاستيكان من انعال البذله والمهنه وبلاده ايضا من
 اخراج البصاف وغيره من بعض الناس يتوهم ان ذلك يقتضي اخفاؤه وتركه حضرت الرعيه
 وقد اعتبرت الفقهاء في مواضع كثيره هذا المعنى وهو الذي يسمونه بحفظ الروه فأوردوا هذا الحديث
 لبيان الاستيكان من تبديل ما يطلب اخفاؤه وتركه الامام حضرت الرعايا ادخاله في باب
 العبادات والقربات والله اعلم **باب المسح على الخفين** عن المغيرة بن شعبه
 قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله في سفره فاهويت لانه نفضه فقلت ادعها فادخلتها
 طاهرتين فمسح عليهما وعن حذيفة بن اليمان قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله في سفره
 وتوضأ مسح على خفيه فمخض كل الخدين يد على جوارح المسح على الخفين وقد كثرت فيه
 الروايات ومن اشهرها رواية المغيرة ومن اصحها رواية ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في البواجم
 مضافا وكان اصحابه يراون مسوحا حديث من رواه عن ابن عمر لان اسلامه كان بعد من المأبدين
 ومعنى هذا في الظاهر ان ايد المأبدين ان كانت متقدمة على المسح على الخفين كان جوار المسح
 من غيرهما وان كان المسح متقدما كانت اية المأبدين تقضي خلف ذلك فيكون المسح على الخفين
 منسوخا قبل نزول الحال توقفت الدلالة عند قوم وشكوا في جوارح المسح وقد نقل عن بعض
 الصحابة ان قال ان قد علمنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخفين ولكن اقبل
 المأبدين او بعدها اشارة منه الى ما ذكرناه فلما سألنا حديث جري بن عبد الله ثبتا بعد نزول
 المأبدين قال الاشكال وفي بعض الروايات التصريح بانتهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح
 على الخفين بعد نزول المأبدين وهو اصح من رواية من روى عن جري وهو اسلمت الا بعد
 نزول المأبدين وقد اشتهر جوارح المسح على الخفين عند علماء الشريعة حتى عد شعرا
 لاهل السنة وعد اشعار شعرا لاهل البدع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث
 المغيرة وعما قاتل ادخلتها طاهرتين استدل به على اشتراط الطهارة في اللبس
 لجوارح المسح فانه على عدم نزعها باذخا لها طاهرتين وذلك يقتضي ان ادخالها
 غير طاهرتين يقتضي للنزع وقد استدل به بعضهم على ان اكمال الطهارة في اشتراط
 حتى لو غسل احد اجزاء اذخلها الخفين غسلك الاخرى واوخلها الخفين لم يمسح
 وفي هذا الاستدال عندنا ضعف اعني في دلالته على حكم هذه المسئلة فلا يمنع
 ان يعبر بهذه العبادات عن كون كل واحد منهما ادخلت طاهرتين بما يدي انه طاهر

في ذلك

في ذلك فان الضمير في قوله ادخلتها يقتضي تعليق الحكم بكل واحد منهما نعم من روى قاتل
 ادخلتها يقتضي كل واحدة منهما فقوله وهما طاهرتان حال من كل واحد منهما فيصير التقدير
 ادخلت كل واحد في حال طهارة واحدة انما يكون بكامل الطهارة وهذا الاستدال يرد
 الرواية من هذا الوجه قد لا يتأتى في رواية من روى ادخلتها طاهرتين وعلى كل حال ليس
 الاستدال لذلك القوي جدا لا احتمال الوجه الاخير في الروايتين معا اللهم الا ان
 يضم الى هذا الدليل دليل يدل على انه لا تحصل الطهارة لاحدهما الا بكامل الطهارة في جميع
 الاعضاء فينبغي ان يكون ذلك الدليل مع هذا الحديث مستند لتقول القائلين بعدم الجواز
 اعني ان يكون الجوع هو المستند فيكون هذا الحديث دليلا على اشتراط طهارة كل
 واحد منهما ويكون ذلك الدليل الذي ادعى انها لا تطهر الا بكامل الطهارة ويحصل من هذا
 الجموع حكم المسئلة المذكور في عدم الجواز وفي حديث حديثه نصح بجوارح المسح
 عن حدث البول وفي حديث صفوان بن عسال بالعين المهله والطين الشده ما يقتضي
 جوازها عن حدث الغائط وعن النوم ايضا ومنه عن المنابة باب في المذي وغيره
 الحديث الاول عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال كنت رجلا من افاضت
 ان اسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكان ايقته منى فامرت المقداد بن
الاسود ان يقول يغسل ذكره ويتوضى ولا يخاري اعلم لا كرك وتوضى ولم
 توضا وانضح فربك الذي منسوخ المير ساكن النال المعجم مختلف الياهدى هو
 المشهور فيه وقيل فيه لغة اخرى وهي كسر الذاو وتشديد الياء وهو ما الذي يخرج
 من الذكر عند الاغاط وقول علي رضي الله عنه كنت رجلا من افاضت فوايد احد
 على انه فعلا من المذي يقال مذي مذي وامدى مذي وفي الحديث فوايد احد
احدها استعمال الادب في ترك المواجهه مما يستج عنه عرفا والمجا تفتير
 وانكسار يعرض للانسان من خوف ما يعاتب به او يذم عليه كذا قيل في تعريفه
 وقوله فاستحيت في اللغة الفصيحة وقد يقال استحيت **وثانيها** وجوب الوضوء
 من المذي وانه ناقض للطهارة الصغرى **وثالثها** عدم وجوب الغسل منه
ورابعها نجاسته من حيث ان يغسل الذكر منه وخاسها اختلافوا هل